العرب

أول صحيفة عربية يومية تأسست في لندن 1977
أسسها: أحمد الصالحين الهوني
الأربعاء 2026/08/26 - 13 ربيع الأول 1448
السنة 49 العدد 13897
Wednesday 26/08/2026
49th Year, Issue 13897
www.alarab.co.uk

من الوساطة إلى إدارة هرمز.. كيف تصعد عُمان في معادلة أمن الخليج؟

بين طهران وواشنطن وأمن الملاحة.. مسقط تتحول من وسيط للأزمات إلى شريك في هندسة أمن الخليج

مسقط - لم تعد عُمان تتحرك في أزمة مضيق هرمز باعتبارها مجرد وسيط يحاول تقريب المسافات بين إيران والولايات المتحدة، بل بدأت تقترب من دور أكثر تعقيداً: المساهمة في إدارة أمن الملاحة في واحد من أكثر الممرات البحرية حساسية في العالم. وتكشف التطورات الأخيرة أن مسقط تحاول تحويل موقعها الجغرافي وعلاقاتها المتوازنة إلى نفوذ سياسي وأمني يتجاوز الوساطة التقليدية.

وتأتي إصابة ناقلة نفط بمقذوف مجهول قبالة الساحل العُماني، في وقت يستعد فيه وزير الخارجية بدر البوسعيدي لزيارة طهران، لتضع هذا الدور أمام اختبار حقيقي. فقد أعلنت هيئة عمليات التجارة البحرية البريطانية أن الناقلة أصيبت على بعد نحو تسعة أميال بحرية شمال شرقي منطقة الشيشة العُمانية، ما أدى إلى تضرر غرفة المحركات وتعطل السفينة، بينما نجا أفراد الطاقم.

المفارقة أن الحادث وقع في المنطقة التي تسعى مسقط إلى جعلها جزءاً من ترتيبات أكثر أمناً للملاحة. ولذلك فإن السؤال لم يعد ما إذا كانت عُمان قادرة على التوسط، وإنما إلى أي مدى تستطيع أن تتحول إلى طرف مؤثر في إدارة المخاطر التي تهدد هرمز؟

> نجاح مسقط في المساهمة في إعادة تشغيل الملاحة بمضيق هرمز سيمنحها وزناً يتجاوز وزن الوسيط التقليدي

على مدى عقود، بنت مسقط نفوذها الإقليمي على سياسة مختلفة عن معظم عواصم الخليج: علاقات مفتوحة مع الخصوم، خطاب هادئ، واستعداد لاستضافة الاتصالات غير المعلنة. وسمح لها ذلك بلعب أدوار في ملفات شديدة الحساسية، خصوصاً بين إيران والولايات المتحدة.

مسقط توظف جغرافيتها وعلاقاتها من أجل تأثير أوسع

لكن أزمة هرمز الحالية تفرض على عُمان معادلة جديدة. فالمشكلة لم تعد خلافاً سياسياً يمكن احتواؤه عبر الحوار، وإنما أزمة ذات تداعيات بحرية واقتصادية وأمنية مباشرة.

وقد أدى الصراع إلى جعل المرور في المضيق شديد الصعوبة، بينما تتنافس طهران وواشنطن حول قواعد الملاحة. وتقول إيران إن السفن مطالبة بالامتثال لترتيباتها الخاصة بالعبور، في حين تضغط الولايات المتحدة باتجاه العودة إلى نظام الملاحة السابق للحرب. وفي الوقت نفسه، تواجه شركات الشحن مخاطر قانونية وأمنية متعارضة بين الطرفين.

في هذه البيئة، تصبح عُمان أكثر من وسيط؛ فهي دولة ساحلية على المضيق، وتملك أحد المسارات الرئيسية التي يمكن أن تستخدمها السفن، كما أنها الدولة الخليجية الأكثر قدرة على التواصل المباشر مع طهران من دون أن تغلق في الوقت نفسه أبوابها أمام واشنطن وبقية دول مجلس التعاون.

من هنا تكتسب زيارة البوسعيدي إلى طهران أهميتها. فالزيارة تأتي اليوم الثلاثاء ضمن مشاورات سياسية مستمرة بين البلدين، فيما أكدت طهران أن المحادثات ستتناول القضايا الثنائية والإقليمية، في وقت تركز فيه الاتصالات العُمانية - الإيرانية على كيفية تنظيم المرور في مضيق هرمز.

وهذا يعني أن الدبلوماسية العُمانية تتحرك الآن على مستوى مختلف. فالمفاوض العُماني لا يناقش فقط وقف التصعيد أو استئناف الحوار، وإنما يناقش كيفية تشغيل ممر بحري في ظل صراع لم ينته بعد.

وكانت مسقط وطهران قد أجرتا بالفعل محادثات حول إنشاء ترتيبات أو مسار جديد للملاحة، مع تأكيد أهمية حرية الملاحة والمرور الآمن والمتواصل للسفن التجارية.

وهنا تظهر ميزة عُمان: فهي تستطيع التفاوض مع إيران على ترتيبات عملية من دون أن يكون وجودها العسكري في المضيق هو أساس دورها. وبعبارة أخرى، تحاول مسقط أن تقدم نفسها باعتبارها جزءاً من الحل التشغيلي للأزمة، وليس فقط جزءاً من الحل السياسي.

التحول الأهم في الدور العُماني هو أن النقاش بدأ ينتقل من سؤال «كيف نفتح هرمز؟» إلى سؤال أكثر تعقيداً: كيف ندير هرمز عندما يبقى الخلاف السياسي قائماً؟

وهذه النقلة مهمة للغاية. فحتى لو جرى التوصل إلى تفاهم سياسي بين طهران وواشنطن، فإن استعادة حركة الملاحة لن تكون تلقائية. شركات الشحن تحتاج إلى ضمانات، ومالكو السفن يريدون وضوحاً بشأن قواعد العبور، وشركات التأمين تحتاج إلى تقييم المخاطر، والدول المستوردة للطاقة تريد ضمان استمرار الإمدادات.

ومن هنا يمكن أن تصبح عُمان جزءاً من عملية «هندسة» أمن الملاحة، عبر توفير قناة اتصال مع إيران، والمساهمة في تحديد مسارات آمنة، وتنسيق الإجراءات المتعلقة بحركة السفن، وربط الترتيبات المحلية بالجهود الدولية.

كندا منصة رئيسية للإخوان لبناء نفوذ منهجي في المجتمع والتعليم والسياسة

مونريال - حددت جماعة الإخوان المسلمين كندا هدفاً استراتيجياً ضمن خطتها طويلة الأمد للتغلغل في أميركا الشمالية، والتي وصفت العمل في المنطقة بـ"عملية جهاد حضاري". وتحول الأمر إلى واقع عملي من خلال بناء شبكات مترابطة داخل المؤسسات الكندية المدنية والحكومية والتعليمية، مستغلة انفتاح المجتمع الكندي وتعددية مؤسساته لتحقيق التمكين التدريجي.

وتكشف تقارير أن هذا المسار ليس عشوائياً، بل جزء من استراتيجية حضارية متكاملة تهدف إلى إعادة تشكيل السلطة في العالمين العربي والغربي معاً.

وأصدر معهد دراسة معاداة السامية العالمية والسياسة (ISGAP) الاثنين تقريره المفصل الثاني حول توغل شبكات مرتبطة بجماعة الإخوان المسلمين في المجتمع الكندي. يحمل التقرير عنوان "الهجوم على القيم والمبادئ الديمقراطية: كيف يضعف التغلغل الإسلاموي المجتمع المدني والتعليم العالي في كندا"، ويمتد على نحو 200 صفحة.

ويأتي التقرير امتداداً لدراسات سابقة للمعهد حول الاستراتيجية نفسها في الولايات المتحدة، ويصف الظاهرة بأنها جزء من استراتيجية عابرة للحدود وليست حوادث معزولة. يؤكد التقرير أن النشاط المرتبط بالإخوان في كندا ينبغي فهمه كاستراتيجية منهجية تشمل الترسخ الأيديولوجي، والتغلغل المؤسسي، والسيطرة على الروايات، والتعبئة السياسية، والحماية القانونية والسمعية. ويستند إلى وثائق تأسيسية مثل "المشروع" (1982) و"المذكرة التفسيرية" (1991)، اللتين تحددان كندا هدفاً ضمن خطة شمال أميركية تعتمد على "الجهاد الحضاري" من داخل الهياكل القائمة.

ويصف التقرير هذه العملية بـ"التمكين"، أي التراكم التدريجي للنفوذ من خلال المشاركة في المؤسسات الغربية بدلاً من المواجهة المباشرة.

ويحدد التقرير أربعة مجالات رئيسية، أولها، الأسس الأيديولوجية والاستراتيجية. يتتبع التقرير تطور الفكر من حسن البنا مؤسس الجماعة، مروراً بسيد قطب ويوسف القرضاوي، حيث تحولت المشاركة في المؤسسات السياسية والقانونية والمدنية والتعليمية الغربية إلى أداة لتحقيق نفوذ أيديولوجي تدريجي. ويشير إلى أن هذه الاستراتيجية تهدف إلى تغيير المجتمعات من الداخل عبر السيطرة على المؤسسات التي تحدد ما تؤمن به.

ثانياً، التغلغل في المؤسسات الفيدرالية والتعبئة الانتخابية. يسلط التقرير الضوء على شبكة الموظفين المسلمين الفيدراليين التي تأسست عام 2021 داخل فرع الشرطة الفيدرالية في الشرطة الملكية الكندية. كما يحلل منظمات مثل "التصويت المسلم الكندي" و"المجلس الكندي للشؤون العامة الإسلامية".

تقرأون في العدد

- البنك الدولي يشيد بالمغرب.. نموذج متقدم لـ«دولة الصمود» ص2
- لبنان... شجاعة أن يختار السلام ص3
- «مانيفستو القراءة».. عنوان أكبر من الكتاب ص4

كلمة العرب

بقلم: محمد الصالحين الهوني
رئيس التحرير

شراكة سعودية - فرنسية لصناعة المستقبل

زيارة ولي العهد السعودي الأمير محمد بن سلمان إلى باريس، وما رافقها من اجتماع أول لمجلس الشراكة الإستراتيجية السعودي-الفرنسي، ثم الإعلان عن مشروع ترفيهي ضخم قرب العاصمة الفرنسية بقيمة تقارب 6 مليارات يورو، ليست مجرد مناسبة لتوقيع عقود جديدة. إنها، في دلالتها الأوسع، تعبير عن انتقال العلاقة بين الرياض وباريس من التعاون القطاعي إلى شراكة متعددة الأبعاد، تتقاطع فيها المصالح الاقتصادية مع الرؤية الثقافية والحسابات الإستراتيجية.

المشروع الترفيهي المزمع تطويره في منطقة سيرجي-بونتواز شمال غرب باريس يقدم الصورة الأكثر وضوحًا لهذا التحول. فالسعودية، عبر مجموعة القدية، لا تستثمر في مصنع أو منشأة تقليدية، وإنما في صناعة المستقبل نفسها: الترفيه، الثقافة، الرياضة، السياحة، والتجارب الجماهيرية. والمشروع، الذي يتضمن إمكانية تطوير ما يصل إلى ثلاثة متنزهات ترفيهية، بينها مشروع مستوحى من عالم "دراغون بول"، يُتوقع أن يصبح واحدًا من أكبر مشاريع الترفيه في فرنسا منذ ديزني لاند باريس.

وهنا تكمن المفارقة الجميلة في المشروع: رأس المال السعودي لا يذهب إلى فرنسا فقط بحثًا عن السوق، وإنما يدخل في صناعة الثقافة الجماهيرية العالمية من قلب أوروبا.

وهذا تطور مهم في فهم التحول الاقتصادي السعودي. فتنويع الاقتصاد لم يعد يعني فقط إنتاج المزيد من السلع والخدمات داخل المملكة، أو تقليل الاعتماد على النفط، بل أصبح يعني أيضًا بناء شركات وعلامات ومشاريع سعودية قادرة على العمل في الأسواق العالمية. عندما تصبح شركة سعودية طرفًا في تطوير وجهة ترفيهية كبرى قرب باريس، فإن "رؤية 2030" تتحول من برنامج إصلاح داخلي إلى مشروع له امتدادات دولية.

السعودية هنا لا تصدّر النفط، بل تصدّر خبرة جديدة في الترفيه والاستثمار وصناعة التجربة. وهذه ربما إحدى أهم مراحل التحول الاقتصادي: الانتقال من دولة تستثمر عوائد الموارد الطبيعية إلى دولة تستخدم رأس مالها لبناء حضور في قطاعات المستقبل.

لكن المكسب ليس سعوديًا فقط.

فرنسا بدورها تحصل على شريك استثماري من الوزن الثقيل في وقت تحتاج فيه الاقتصادات الأوروبية إلى جذب رؤوس الأموال وتطوير قطاعات جديدة. والمشروع ليس مجرد ضخ أموال في منطقة فرنسية، بل إعادة توظيف فضاء عمراني وسياحي في مشروع يمكن أن يخلق وظائف ويجذب الزوار ويعيد تعريف منطقة كاملة على الخريطة الاقتصادية والترفيهية. ولهذا وصف الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون المشروع بأنه إعلان استثنائي وغير مسبوق.

لكن الأهم أن المشروع الترفيهي لم يأتِ منفردًا.

فخلال الزيارة، جرى توسيع العلاقة السعودية-الفرنسية لتشمل الدفاع، والطاقة، والنقل، والذكاء الاصطناعي والتقنيات الناشئة، إلى جانب الثقافة والسياحة والتراث. كما جرى توقيع أو الإعلان عن أكثر من عشرين اتفاقًا ومذكرة تفاهم، بما يؤكد أن العلاقة لم تعد قائمة على مشروع واحد، مهما كان حجمه، وإنما على شبكة واسعة من المصالح المتداخلة.

وهذا تحديدًا ما يجعل الحديث عن "شراكة استراتيجية" أكثر من مجرد تعبير دبلوماسي. إنها محاولة لبناء شبكة مصالح تجعل الشراكة نفسها أكثر استدامة من أي اتفاق منفرد.

في الماضي، كان يمكن للدول أن تشتري السلاح من دولة، وتستثمر في دولة أخرى، وتبحث عن الثقافة في مكان ثالث. أما اليوم، فإن الدول الأكثر قدرة على بناء النفوذ هي تلك التي تستطيع الجمع بين هذه المجالات.

وهذا ما يجعل العلاقة السعودية-الفرنسية جديرة بالانتباه.

فرنسا تمتلك قوة ثقافية وتكنولوجية وصناعية ودبلوماسية كبيرة، والسعودية تمتلك رأس مال ضخمًا، وسوقًا متنامية، وموقعًا استراتيجيًا، وطموحًا واضحًا للتحول إلى مركز عالمي في قطاعات الاقتصاد الجديد. وعندما تلتقي هذه العناصر، فإن العلاقة تصبح قائمة على تكامل نقاط القوة أكثر مما تقوم على تبادل تقليدي للمصالح.

ولعل اتفاق تمديد الشراكة الخاصة بالعلا حتى عام 2035 يقدم نموذجًا آخر لهذا التكامل. فالتعاون الفرنسي-السعودي في العلا لا يقتصر على السياحة، بل يشمل الثقافة والبيئة والتراث والتنمية الاقتصادية والإنسانية. أي أن الثقافة نفسها أصبحت مجالًا للاستثمار الاستراتيجي طويل الأمد.

وهنا تصبح الثقافة جزءًا من السياسة الخارجية.

فالسعودية التي كانت تُعرف عالميًا أساسًا من خلال النفط والطاقة، تريد أن تُعرف أيضًا من خلال العلا، والقدية، والرياضة، والترفيه، والذكاء الاصطناعي، والفعاليات الدولية. وهذه ليست مجرد حملة لتحسين الصورة، كما قد يختصرها البعض، بل محاولة لإعادة بناء هوية اقتصادية ودولية جديدة.

وفرنسا، بتاريخها الثقافي الهائل، يمكن أن تكون شريكًا طبيعيًا في هذا المسار.

> رأس المال السعودي لا يذهب إلى فرنسا فقط بحثًا عن السوق وإنما يدخل في صناعة الثقافة الجماهيرية العالمية من قلب أوروبا

لكن هناك بعدًا آخر أكثر أهمية: الدفاع.

فالتعاون الدفاعي بين الرياض وباريس ليس جديدًا، والعلاقة الإستراتيجية بين البلدين تمتد لعقود، وقد حرص الطرفان خلال السنوات الأخيرة على تطويرها. لكن إدراج الدفاع داخل حزمة تضم الاستثمار والثقافة والتكنولوجيا يشير إلى أن الأمن لم يعد منفصلًا عن الاقتصاد. فالاستثمار يحتاج إلى الاستقرار، والاستقرار يحتاج إلى أمن، والأمن في عالم اليوم يعتمد بصورة متزايدة على التكنولوجيا والصناعات المتقدمة وسلاسل الإمداد.

العلاقة بين باريس والرياض تلتقي فيها حسابات الطرفين: السعودية تبحث عن شراكات متنوعة تمنحها هامشًا أوسع من الحركة، وفرنسا تبحث عن شريك إقليمي واقتصادي قادر على دعم حضورها في منطقة ذات أهمية استراتيجية متزايدة.

وهنا تحديدًا تظهر القيمة السياسية للشراكة الجديدة.

إنها لا تعني أن الرياض اختارت باريس بدل واشنطن، ولا أن فرنسا أصبحت البديل عن الشراكات السعودية الأخرى. بالعكس، القيمة الحقيقية لهذا النموذج تكمن في تنويع الخيارات. الدولة التي تمتلك أكثر من شريك تصبح أكثر قدرة على التفاوض، وأكثر استقلالا في تحديد أولوياتها.

والسعودية، في هذا السياق، لا تبني تحالفًا واحدًا بقدر ما تبني شبكة من العلاقات المتوازنة.

ليبيا 1 دينار - السعودية 2 ريال - مصر 3 جنيه مصري - موريتانيا 120 أوقية - تونس 900 مليم - المغرب 3 دراهم - الجزائر 7 دينارات - البحرين 200 فلس - اليمن 50 ريالا - الكويت 150 فلسا - الإمارات 2 درهم - عمان 200 بيزا - قطر 2 ريال - العراق 2000 دينار - الأردن 500 فلس - سوريا 150 ليرة - السودان 50 دينارا
AUSTRIA 2 € - BELGIUM 2 € - CYPRUS 2 € - FRANCE 2 € - GERMANY 2 € - GREECE 2 € - ITALY 2 € - TURKEY 2.350.000 TL (YTL2.35) - MALTA 2 € - NETHERLANDS 2 € - SPAIN 2 € - SWEDEN 13 KR - SWITZERLAND 3SF - USA 1 $ - UK 1 £

العرب
الأربعاء 2026/08/26
السنة 49 العدد 13897

البنك الدولي يشيد بالمغرب.. نموذج متقدم لـ«دولة الصمود»

تحول الوقاية من المخاطر إلى منظومة مؤسساتية متكاملة تعزز المناعة الاقتصادية والاجتماعية للمملكة

تدشين الملك محمد السادس للمشروع الرائد للمنصات الجهوية للمخزون الإستراتيجي لتدبير الكوارث

يأتي تقرير حديث للبنك الدولي ليمنح التجربة المغربية بعدًا دوليًا، من خلال إبراز ما راكمته المملكة من آليات ومؤسسات وبرامج تستهدف حماية السكان والبنيات التحتية. وبينما تكشف التجربة المغربية عن انتقال من منطق التدخل بعد وقوع الكارثة إلى منطق الاستشراف والتحصين المسبق، فإنها تفتح في الوقت نفسه بابًا جديدًا أمام الرباط لتوظيف خبرتها في بناء الصمود كأداة للقوة الناعمة.

البرَّاق شادي عبدالسلام
كاتب وباحث مغربي

يُعتبر التقرير الصادر عن مجموعة البنك الدولي في أغسطس 2026، تحت عنوان «المغرب يقود الطريق في حماية الأفراد والمجتمعات من الكوارث»، شهادة دولية ساطعة تؤكد نجاعة المقاربة السيادية والمؤسساتية للمملكة في مواجهة الكوارث الطبيعية والتحديات المناخية والطبيعية المعقدة، والأزمات المرتبطة بها.

وبناءً على ذلك، تأتي حزمة التقارير التقييمية الأخيرة للبنك الدولي لتضع المملكة في ريادة القوى الإقليمية التي نجحت في صياغة مفهوم سيادي متكامل للأمن القومي المرتبط بالوقاية من المخاطر والكوارث، وذلك بفضل الرؤية الملكية المتبصرة للملك محمد السادس في إدارة الكوارث والأزمات المرتبطة بها.

ومن هذا المنطلق، يبرز هذا التقييم الدولي قدرة الدولة المغربية على تحويل الصدمات والأزمات الكبرى، من قبيل زلزال الحوز، وفيضانات القصر الكبير، وفيضانات الجنوب الشرقي وآسفي، إلى منصة لبناء مرونة بنيوية في البنية التحتية، وتفعيل آليات التمويل الاستباقي، وتطوير آليات إدارة الأزمات وتدبير الكوارث، لضمان الوقاية الاستباقية وتحييد المخاطر قبل وقوعها، وهو الأمر الذي يمثل الامتداد الطبيعي للخبرات التراكمية والتجربة الوطنية الناجحة التي تجلت في الإدارة المتميزة للدولة المغربية ومؤسساتها السيادية لجائحة كورونا.

> التقييم الدولي يبرز قدرة الدولة المغربية على تحويل الصدمات والأزمات الكبرى إلى منصة لبناء مرونة بنيوية في البنية التحتية

ونتيجة لذلك، يتقاطع هذا النجاح المؤسساتي، الذي يثبت نجاعة المقاربة المغربية، مع الرؤية الدبلوماسية للمملكة، التي تستثمر ريادتها القارية وموقعها الجيوسياسي كجسر يربط بين ضفتي المتوسط وعمق القارة الإفريقية، مما يجعل التجربة المغربية مرجعًا دوليًا ملهمًا في حماية الأرواح والممتلكات وضمان الاستقرار السوسيو-اقتصادي في منطقة تعاني اضطرابات مناخية متسارعة.

وارتباطًا بالسياق الجيوسياسي والدبلوماسي، يعزز التقرير الأخير للبنك الدولي مكاسب المملكة في المحافل الأممية، وفي الوقت نفسه يدعم مصالحها الاستراتيجية العليا، عبر تأكيد كفاءة النموذج التنموي المغربي ومصداقية مؤسساته الوطنية في تدبير الأزمات المركبة وفق معايير إدارة المخاطر السيادية والحكامة الرشيدة.

إضافة إلى ذلك، فإن هذا التقييم الصادر عن مؤسسة مالية دولية وازنة يبعث رسائل قوية ومباشرة إلى الشركاء الدوليين والمستثمرين حول العالم، مفادها أن البيئة الاستثمارية والاقتصادية للمغرب محصنة بآليات شبكات الأمان المالي والأنظمة التأمينية المتطورة التي تشمل ملايين المواطنين، مما يرسخ الاستقرار البنيوي للدولة.

وبناءً على هذه المعطيات، تتجاوز هذه الدينامية أبعادها التقنية واللوجستية لتصبح أداة دبلوماسية ناعمة وقوية تدعم السيادة الوطنية، وتؤكد مشروعية السياسات العمومية للمملكة، فضلًا عن تكريس مكانتها كقطب مالي واقتصادي آمن ومستقر في حوض البحر الأبيض المتوسط وشمال إفريقيا.

الوقاية الاستباقية وحماية المجتمعات المحلية: رافعات الاستقرار الشامل والريادة الإقليمية للمغرب

يقدم هذا النجاح الميداني في حماية الرأسمال البشري قراءة استراتيجية معمقة لطبيعة التحول الذي تشهده عقيدة الأمن القومي بمفهومها الشامل والحديث، حيث تتجاوز الدولة المغربية المقاربات التقنية الصرفة، لتجعل من سلامة المواطن واستقرار المجتمعات المحلية وتعزيز المناعة المجتمعية حجر الزاوية في بناء مناعة بنيوية صلبة أمام التقلبات الجغرافية والبيئية المتسارعة.

وحيث إن تمويل وتنفيذ أزيد من ثلاثمئة مشروع مرن بميزانية تفوق أربعمئة وثمانية ملايين دولار يسهم في إجراء تحصين جغرافي يوفر شبكة أمان جغرافية واجتماعية تحمي الحواضر الكبرى والمناطق القروية الهشة، فإن ذلك يضمن استمرارية الأنشطة الاقتصادية والإنتاجية، وحفظ المكتسبات التنموية للمملكة.

تبعًا لذلك، ترتبط هذه الدينامية بحفظ الاستقرار السوسيو-اقتصادي الداخلي، كما تكشف عن وعي دقيق بكيفية تحويل التحديات المناخية الراهنة إلى رافعات للتحديث المؤسساتي والاجتماعي المستدام، وضمان التماسك المجتمعي في مواجهة الأزمات المركبة.

وفي الشق الدبلوماسي والسيادي، يوفر هذا الاستهداف الشامل والمنظم لستة وثلاثين مليون مستفيد، مع التركيز على إدماج مقاربة النوع وحماية النساء، إنجازًا نوعيًا وقويًا يدعم مصالح المملكة العليا في المحافل الدولية، ويؤكد نضج السياسات العمومية الوطنية.

فضلًا عن ذلك، يعزز هذا الاعتراف الدولي الصريح بكفاءة مؤسسات الدولة وحكامتها الميدانية مكانة المغرب كقطب إقليمي موثوق وجاذب للاستثمارات الأجنبية، نظرًا لما توفره هذه المنظومة الاستباقية من بيئة اقتصادية وبشرية محصنة ضد الصدمات المفاجئة. وبناءً على هذا التموقع المتقدم، تصبح التجربة المغربية أداة سيادية ناعمة في يد الدبلوماسية الوطنية، تكرس ريادة المملكة القارية والمتوسطية كنموذج مرجعي يمتلك الجدارة الكاملة لتصدير خبراته الميدانية وممارساته الفضلى نحو محيطه الإقليمي.

السيادة المالية وآليات التأمين التضامني المبتكرة

تكمن القراءة الاستراتيجية لآليات السيادة المالية ومنظومة التأمين التضامني المبتكرة بالمملكة المغربية في تفكيك عناصر القوة البنيوية التي سمحت بتحويل الأعباء الاقتصادية الناجمة عن الكوارث الطبيعية إلى رافعات لتعزيز الأمان الاستثماري والثقة السيادية للدولة، حيث يظهر هذا النضج المؤسساتي من خلال بُعدين متكاملين:

● أولًا: يمثل إرساء نظام تأمين مزدوج يربط بين كفاءة القطاع الخاص والتزام القطاع العام لحماية زهاء عشرين مليون شخص بحلول سنة 2025 تحولًا جوهريًا في إدارة المخاطر السيادية، إذ نجحت المملكة في صياغة شبكة أمان مالي جماعي تهدف إلى تحييد المخاطر المالية وتخفيف العبء المباشر عن الميزانية العامة للدولة.

ويتكامل هذا البناء المرن مع الفعالية اللوجستية التي أبهرت الشركاء الدوليين، والمتمثلة في الأداء الاستثنائي لصناديق التكافل ضد الوقائع الكارثية، متمثلة في صندوق التضامن، الذي تمكن من تعبئة مئة وثلاثة وثلاثين مليون دولار وصرف ثلاثمئة مليون دولار في أعقاب زلزال الحوز، مما يشكل نموذجًا حيًا للقدرة على الصرف اللحظي والتدبير اللوجستي الفوري لمواجهة تداعيات الصدمات الجغرافية الكبرى.

وتتجلى أهمية هذه الأرقام عند مقارنتها بحجم الخسائر السنوية المعتادة التي يتكبدها الاقتصاد الوطني جراء التغيرات المناخية، والتي تقدر بأزيد من 0.6 بالمئة من الناتج المحلي الإجمالي، وهو ما يعادل نحو أربعمئة وخمسين مليون دولار للفيضانات وحدها، الأمر الذي يوضح الفارق الشاسع الذي تحققه هذه التعبئة المالية الوقائية والمستدامة.

● ثانيًا: يتجاوز هذا الاستقرار المالي الموثق أبعاده الحسابية الضيقة ليصبح أداة دبلوماسية قوية تدعم جاذبية الاقتصاد الوطني، حيث يرى المستثمر الدولي والمؤسسات المالية العالمية في هذه المنظومة الاستباقية دليلًا قاطعًا على وجود بيئة استثمارية محصنة جغرافيًا وماليًا ضد الطوارئ.

> تصبح التجربة المغربية أداة سيادية ناعمة في يد الدبلوماسية الوطنية، تكرس ريادة المملكة القارية كنموذج مرجعي

ونتيجة لذلك، يسهم هذا التحصين الصارم في حماية نسيج المقاولات المحلية، وتأمين سلاسل الإنتاج الحيوي ووظائف الشغل في قطاعات الفلاحة والبناء والخدمات الأكثر عرضة للهزات الارتدادية والمناخية. علاوة على ذلك، يمنح هذا التفوق الهيكلي تميزًا جيوسياسيًا للمملكة في حوض البحر الأبيض المتوسط وشمال إفريقيا كقطب اقتصادي آمن ومستدام، مما يعزز المواقف الدبلوماسية الاستراتيجية، ويؤكد جدارة الخيارات التنموية السيادية التي تتبناها الرباط لدعم مصالحها العليا وتثبيت ريادتها القارية.

مأسسة الحكامة الاستراتيجية وتصدير النموذج المغربي

تظهر القراءة المعمقة للمنجز المؤسساتي المرتبط بإحداث المديرية الدائمة لتدبير مخاطر الكوارث الطبيعية، تحت إشراف وقيادة السيد العامل عبد الله ناصيف، أحد أبرز الكفاءات الوطنية في مجال تدبير الكوارث والأزمات المرتبطة بها، معالم نضج إداري غير مسبوق في بنية الدولة المغربية، حيث يتجلى هذا النضج في الاعتماد على مأسسة إدارة الكوارث والانتقال من الصيغ التدبيرية المؤقتة نحو هيكلة إدارية مستدامة وقارة، تضم تسعة وثمانين إطارًا من خيرة الكفاءات الوطنية المتخصصة.

وبفضل هذه البنية الإدارية الثابتة، تتأكد القدرة العالية على تفعيل التنسيق الأفقي بين مختلف القطاعات الوزارية والمجالس الترابية، مما يسمح بتنزيل مقتضيات الاستراتيجية الوطنية الأولى لتدبير مخاطر الكوارث الطبيعية الممتدة بين سنتي 2020 و2030، والتي باتت تشكل خريطة طريق واضحة، محل إشادة دولية واسعة من لدن المؤسسات المالية والشركاء الاستراتيجيين.

المنظومة الميدانية المركزية للقوات المسلحة الملكية لإدارة زلزال الحوز و تارودانت

السعودية بعد النفط.. المال يتحول إلى أداة نفوذ عالمي

الرياض - لم تعد السعودية تنظر إلى النفط باعتباره مجرد مصدر رئيسي للإيرادات، بل باتت تتعامل مع القوة المالية التي راكمتها عقودًا بوصفها منصة لإعادة بناء الاقتصاد وتوسيع النفوذ والشراكات حول العالم. وبين الاستثمارات الخارجية، واتفاقيات الشركات السعودية الكبرى، والتحركات الاقتصادية مع القوى الدولية، تتشكل تدريجيًا ملامح نموذج جديد للقوة السعودية، يقوم على الجمع بين الطاقة ورأس المال والتكنولوجيا والصناعة والخدمات.

هذا التحول لا يعني أن الرياض تستعد لعصر «ما بعد النفط» بالمعنى التقليدي، بقدر ما يعني أنها تعمل على بناء اقتصاد يستطيع استخدام النفط لتمويل مرحلة تتجاوز النفط. فـ«أرامكو» لا تزال تمثل أحد أهم أعمدة القوة الاقتصادية السعودية، لكن دورها في الرؤية الجديدة يتسع من إنتاج الخام وتصديره إلى الاستثمار في التكرير والبتروكيماويات والتقنيات والطاقة الجديدة وسلاسل الإمداد، بما يجعل الشركة أداة ضمن استراتيجية أوسع لإعادة تشكيل موقع السعودية في الاقتصاد العالمي.

وتكشف الاتفاقيات والاستثمارات التي تنخرط فيها المملكة عن هذا التحول بوضوح. فالسعودية لم تعد تكتفي باستقبال الشركات الأجنبية ورؤوس الأموال، وإنما تسعى بصورة متزايدة إلى أن تكون هي أيضًا مستثمرًا وشريكًا وممولًا في الأسواق العالمية. والهدف ليس فقط تحقيق عائد مالي، وإنما بناء مصالح متبادلة تجعل الاقتصاد السعودي حاضرًا في قطاعات ومناطق تتجاوز حدوده الجغرافية.

على مدى عقود، كان النفوذ الاقتصادي السعودي مرتبطًا بصورة أساسية بقدرتها على إنتاج النفط وتأثيرها في أسواق الطاقة. أما اليوم، فتعمل المملكة على إضافة طبقة جديدة إلى هذا النفوذ تتمثل في القدرة على تحريك رأس المال والاستثمار في قطاعات استراتيجية.

وهنا تظهر أهمية صندوق الاستثمارات العامة، الذي تحول إلى أحد أبرز أدوات إعادة هيكلة الاقتصاد السعودي. فالصندوق لا يعمل فقط كمستثمر يبحث عن العائد، وإنما كذراع استراتيجية لتمويل مشاريع محلية، والاستحواذ على حصص في شركات عالمية، وبناء قطاعات جديدة داخل المملكة، وربط الاقتصاد السعودي بشبكات الأعمال والتكنولوجيا والخدمات العالمية.

وبذلك تنتقل السعودية تدريجيًا من موقع الدولة التي تملك موردًا استراتيجيًا إلى دولة تمتلك أيضًا أدوات مالية واستثمارية قادرة على التأثير في حركة رؤوس الأموال والشراكات الاقتصادية.

هذه النقلة مهمة لأن النفوذ الاقتصادي في الاقتصاد العالمي الحديث لا يتحدد فقط بحجم الاحتياطات النفطية، وإنما كذلك بحجم الاستثمارات، والسيطرة على سلاسل القيمة، والقدرة على جذب الشركات والتكنولوجيا، وامتلاك حصص في قطاعات المستقبل.

في قلب هذا التحول تقف أرامكو، التي تبدو مهمتها المستقبلية أوسع من الحفاظ على موقع السعودية كأكبر منتج ومصدر للنفط. فالتوجه نحو التكرير والبتروكيماويات والغاز والتقنيات الصناعية والطاقة الأقل كثافة كربونية يهدف إلى الاحتفاظ بأكبر قدر ممكن من القيمة داخل الاقتصاد السعودي.

الفكرة هنا أن النفط الخام، مهما بلغت قيمته، يمثل بداية سلسلة طويلة من الأنشطة الصناعية والتجارية. وكلما توسعت السعودية في هذه السلسلة، زادت قدرتها على خلق وظائف وصناعات محلية، واستقطاب استثمارات أجنبية، وتحويل موارد الطاقة إلى قاعدة صناعية متكاملة.

ومن هذه الزاوية، تصبح الاتفاقيات الدولية لأرامكو جزءًا من سياسة اقتصادية أكبر: استقدام المعرفة والتكنولوجيا ورأس المال، وفي الوقت نفسه توسيع حضور الشركات السعودية خارج السوق المحلية.

التحول السعودي يظهر أيضًا في اتساع دائرة الشركاء. فالمملكة لا تريد أن تربط مستقبلها الاقتصادي بعلاقة واحدة أو سوق واحدة، وإنما تعمل على بناء شبكة متعددة الاتجاهات تشمل أوروبا وآسيا والولايات المتحدة والأسواق الناشئة.

وتكتسب التحركات السعودية مع فرنسا وغيرها من الدول الأوروبية أهمية خاصة في هذا السياق. فالشراكة لم تعد محصورة في النفط والطاقة، وإنما تمتد إلى الصناعة والدفاع والتكنولوجيا والبنية التحتية والسياحة والثقافة والاستثمارات.

> المملكة لا تريد أن تربط مستقبلها الاقتصادي بعلاقة واحدة أو سوق واحدة، وتعمل على بناء شبكة متعددة الاتجاهات

وفي الوقت نفسه، تحافظ السعودية على علاقات اقتصادية قوية مع الصين والهند وكوريا الجنوبية واليابان، بما يعكس إدراكًا بأن الاقتصاد العالمي أصبح أكثر تعددًا في مراكز القوة.

وهذا التنويع يمنح الرياض هامشًا أوسع للمناورة، ويحول علاقاتها الاقتصادية إلى شبكة مصالح متداخلة، بدل الاعتماد على محور اقتصادي واحد.

التحول الأكبر يتمثل في أن الدولة السعودية لم تعد تكتفي بدور المنظم أو الموزع لعائدات النفط، وإنما أصبحت فاعلًا مباشرًا في عملية بناء الاقتصاد. فالمشاريع الكبرى في السياحة والصناعة واللوجستيات والتكنولوجيا والرياضة والترفيه تهدف إلى خلق قطاعات جديدة يمكن أن تشكل مصادر للنمو والإيرادات مستقبلاً.

لكن التحدي الحقيقي لا يكمن في إطلاق المشاريع، وإنما في قدرتها على التحول إلى منظومة اقتصادية منتجة ومستدامة. فتنويع الاقتصاد يحتاج إلى شركات محلية قوية، ومهارات بشرية، وإنتاجية مرتفعة، وسلاسل توريد محلية، وقدرة على المنافسة عالميًا، وليس فقط إلى الإنفاق الاستثماري.

وهنا سيكون الاختبار الأهم لـ«رؤية 2030»: هل تستطيع السعودية تحويل حجم الإنفاق والاستثمار إلى اقتصاد أكثر تنوعًا وقدرة على إنتاج القيمة؟

إذا نجحت المملكة في ذلك، فإن النتائج لن تكون اقتصادية فقط. فكلما أصبح الاقتصاد السعودي أكثر تنوعًا وارتباطًا بالأسواق العالمية، تحولت الاستثمارات والشراكات إلى أدوات نفوذ إضافية.

من إدارة العائدات إلى صناعة النفوذ الشامل

العرب
الأربعاء 2026/08/26
السنة 49 العدد 13897

ما يجمع بين «حماس» و«حزب الله»

خيرالله خيرالله
إعلامي لبناني

يجمع بين "حماس" و"حزب الله" استخدام السلاح من أجل تحقيق أهداف داخلية لا علاقة لها بتحرير فلسطين. سقطت "حماس" بمجرد حصول اللقاء الذي عقده أخيرا خليل الحيّة رئيس المكتب السياسي للحركة في مصر مع المبعوث الأميركي جاريد كوشنر. بقدرة قادر، صار كوشنر يلعب، في أيّامنا هذه، دور المنقذ بالنسبة إلى "حماس"!

سقط "حزب الله" عندما رفض التخلي عن سلاحه ووضعه في خدمة الدولة اللبنانية التي تتفاوض مع إسرائيل من أجل إنهاء احتلالها لجنوب لبنان، وهو احتلال تسبب به "الحزب" ولا أحد غيره.

المفارقة أن المبعوث الأميركي الذي التقى الحيّة وآخرين من قيادة "حماس" متزوج من ابنة الرئيس دونالد ترامب. كوشنر نفسه طرح أصلا خطة تحويل غزّة، بعد خروج أهلها منها طبعا، إلى منتجع سياحي كبير وراق، على نسق الريفييرا الفرنسيّة. كان ذلك بعيد عودة دونالد ترامب إلى البيت الأبيض وبعيد الردّ الإسرائيلي ذي الطابع الوحشي على هجوم "طوفان الأقصى الذي شنته "حماس" في السابع من تشرين الأوّل – أكتوبر 2023 والذي استهدف مستوطنات غلاف غزّة وأدّى إلى ما أدى إليه...

سقط «حزب الله» عندما رفض التخلي عن سلاحه ووضعه في خدمة الدولة اللبنانية التي تتفاوض مع إسرائيل من أجل إنهاء احتلالها لجنوب لبنان

ليس ما يدعو إلى الشماتة بحركة كانت ترفع شعارات من نوع "تحرير فلسطين من البحر إلى النهر" و "فلسطين وقف إسلامي"، كما كانت تعتقد أنّ في استطاعتها وراثة السلطة الوطنيّة الفلسطينيّة وما بقي من "فتح". يتعلّق الأمر، في واقع الحال، بمشروع سياسي أدّى الغرض المطلوب منه إن في خدمة اليمين الإسرائيلي وإنّ في مجال تكريس الانقسام الفلسطيني. جاء الآن دور كوشنر لإنقاذ ما يمكن إنقاذه من مشروع "حماس" التي تبدو مستعدة لتسليم سلاحها في مقابل ضمانات تسمح لها بالبقاء حيّة سياسيا في مرحلة لاحقة.

توجد فوارق كثيرة بين غزّة وجنوب لبنان. لكنّ ذلك لا يمنع التوقف عند نقاط معيّنة تجمع بين الحالتين، خصوصا أن الراحل حسن نصرالله، ارتكب على الصعيد اللبناني الخطأ ذاته الذي ارتكبه الرحل الآخر يحيى السنوار، الذي كان زعيم "حماس"، في غزّة. فتح نصرالله جبهة جنوب لبنان في اليوم التالي لـ"طوفان الأقصى"، رافعا شعار "إسناد غزّة" من دون أي تقدير لردّ الفعل الدولة العبريّة ومعنى تهجير نحو سبعين ألف إسرائيلي من سكان الجليل من منازلهم!

من أجل تفادي وصول لبنان إلى مرحلة الاستعانة بشخص مثل كوشنر، من المفيد إدراك أن النقطة الأهمّ التي تجمع بين غزّة وجنوب لبنان هي نقطة الانسحاب الإسرائيلي والإصرار لدى "الحزب" و"حماس" على عودة الاحتلال. نفذت إسرائيل انسحابا كاملا من جنوب لبنان في أيار – مايو من العام 2000. رفض "الحزب"، ومن خلفه إيران، الاعتراف بالانسحاب الذي أكدت الأمم المتحدة حصوله استنادا إلى القرار الرقم 425 الصادر عن مجلس الأمن. اختلق "الحزب" وآخرون ذرائع عدة، من نوع مزارع شبعا وتلال كفرشوبا من أجل احتفاظ "الحزب بسلاحه. كانت النتيجة بقاء الجنوب رهينة لدى "الحزب" أي لدى إيران وبقي أهل جنوب لبنان في وضع لا يحسدون عليه وصولا إلى حرب "إسناد غزّة" ثم حرب "إسناد إيران".

في غزّة انسحب الإسرائيلي في مثل هذه الأيّام من العام 2005. أصرّت "حماس" على الاحتفاظ بسلاحها. حوّلت القطاع إلى قاعدة تطلق منها الصواريخ بدل العمل من أجل أن يكون نواة لدولة فلسطينية مستقلة مسالمة. أكثر من ذلك، استخدمت "حماس" السلاح لتنفيذ انقلاب منتصف العام 2007. مهّد الانقلاب الحمساوي لإقامة "إمارة إسلاميّة" على الطريقة الطالبانية، نسبة إلى طالبان، في غزّة المحاصرة.

في الحالين اللبنانية والغزاويّة، لعب السلاح المنفلت الذي في حوزة "الحزب" و"حماس" دوره في عودة الاحتلال. لم تجد "حماس"، في ضوء فشل مشروعها، غير الإرتماء في حضن جاريد كوشنر الذي يدعو إسرائيل، ممثلة ببنيامين نتانياهو، إلى قبول النقاط الـ15. هذه النقاط طرحها "مجلس السلام" الذي شكله دونالد ترامب ووضع على رأسه نيكولاي ملادينوف وزير الخارجية البلغاري السابق المعروف بقربه من الإدارة الترامبية وعلاقته الجيدة بإسرائيل. تظلّ تلك النقاط، التي رفضتها الدولة العبريّة، خريطة الطريق الوحيدة التي يمكن أن تؤدي إلى انسحاب من غزّة شرط تخلي "حماس" عن سلاحها. إتفق كوشنر ونتانياهو في شأن هذه النقطة المتعلّقة بالسلاح في لقائهما الأخير الذي تلا مباشرة لقاء المبعوث الأميركي مع وفد "حماس".

لم يصل لبنان بعد إلى حال الإرتماء في حضن كوشنر التي بلغتها "حماس". يعود ذلك إلى وجود سلطة لبنانيّة ممثلة برئيس الجمهوريّة جوزف عون ورئيس مجلس الوزراء نوّاف سلام تقف في وجه سلاح "حزب الله" الذي تسبب بعودة الاحتلال. استطاع لبنان بفضل رئيس الجمهورية ورئيس الحكومة وكفاءة الوفد المفاوض (سيمون كرم والسفيرة ندى حمادة معوّض) فصل مساره مع إسرائيل عن المسار الإيراني وكارثة مذكرة التفاهم الأميركيّة – الإيرانيّة التي هي نتاج مسار إسلام آباد واللقاء الذي انعقد في سويسرا.

يبقى عامل الوقت مهمّا في مرحلة يدعم جناح في الإدارة الأميركيّة، على رأسه وزير الخارجية ماركو روبيو، تكريس فصل المسار اللبناني عن إيران. لكنّ ما لا بدّ من التنبه إلى حال من الضياع في واشنطن مع اقتراب موعد الانتخابات النصفية في تشرين الثاني – نوفمبر المقبل. ليس مستبعدا خسارة الجمهوريين الأكثريّة في مجلس النواب نتيجة الانتخابات مع ما يعنيه ذلك من إرباك للإدارة الترامبية.

في المقابل، ليس ما يشير إلى تغيير كبير محتمل في السياسة الإسرائيليّة، بقي نتانياهو على رأس الحكومة أم لم يبق. سيظل لبنان في مواجهة مع سلاح "الحزب"، فيما لا تجد "حماس" غير جاريد كوشنر يضمن بقاء الحركة حيّة سياسيا في ضوء قبول التنازل عن سلاحها.

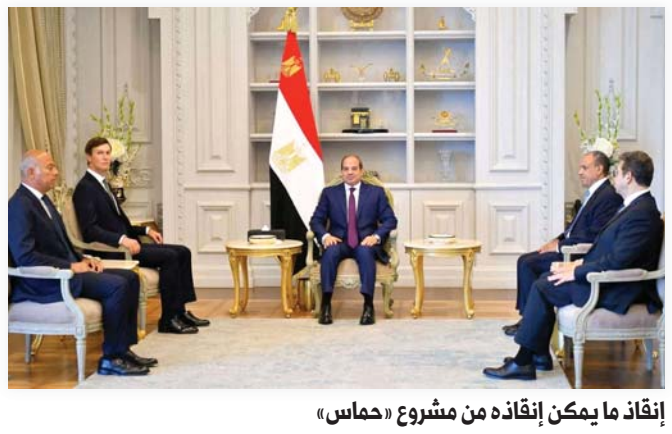

إنقاذ ما يمكن إنقاذه من مشروع «حماس»

لبنان... شجاعة أن يختار السلام

هاني سالم مسهور
كاتب يمني

عندما ذهب أنور السادات إلى القدس عام 1977، لم تكن قيمة القرار في الرحلة نفسها، وإنما في أن رئيس دولة عربية قرر قراءة مصلحة وطنه خارج ضجيج اللحظة، وتحمل كلفة سياسية هائلة لأنه اعتقد أن الحرب أدت وظيفتها وأن مصر تحتاج إلى طريق آخر لاستعادة أرضها، جاءت كامب ديفيد عام 1978، ثم معاهدة السلام عام 1979، وعادت سيناء، وعندما بقيت طابا عالقة لم تعد المدافع إلى الكلام، ذهبت مصر إلى التحكيم حتى ارتفع علمها هناك عام 1989.

لا يحتاج لبنان اليوم إلى استنساخ تجربة السادات، ولا التاريخ يكرر تجاربه بهذه البساطة، لكنه يحتاج إلى استحضار معنى القرار الوطني الشجاع، فالبلد يقف عند واحدة من تلك اللحظات التي يصبح فيها التردد سياسة، والانتظار اختياراً، وعدم اتخاذ القرار قراراً بحد ذاته.

لبنان هو العقدة الأكثر حساسية في التحول الكبير الذي يعيد تشكيل المشرق، فلا يزال معلقاً في لعبة الحبال المشدودة بين طهران وأنقرة، فيما إسرائيل على حدوده تفرض وقائعها بالقوة، وحزب الله يحتفظ بسلاح يجعل قرار الحرب أكبر من قدرة المؤسسات اللبنانية على احتكاره، السؤال الذي يستحق أن يخرج من بيروت اليوم ليس كيف يمكن إدارة الجولة المقبلة، وإنما لماذا يجب أن تكون هناك جولة مقبلة أصلاً؟ يستطيع لبنان أن يقلب الطاولة كلها بقرار سيادي واحد بأن يذهب إلى سلام مع إسرائيل، سلام تفاوض عليه الدولة باسم اللبنانيين، وتضع فيه الانسحاب والحدود والترتيبات الأمنية والأسرى وإعادة إعمار الجنوب والضمانات الدولية فوق طاولة واحدة. عندها تتغير المعادلة من جذورها، فالصاروخ الذي عاش على ذريعة الحرب يفقد وظيفته عندما تقرر الدولة إغلاق الحرب، والمحور الذي يتغذى من الجبهة يخسر بوابته عندما تتحول الجبهة إلى حدود بين دولتين.

وقد تكون أبوظبي المحطة التي يحتاج إليها لبنان وهو يقترب من قراره الأصعب، سيصل إليها الرئيس جوزف عون خلال الأيام المقبلة، وفي انتظاره رجل يعرف أن التاريخ لا تصنعه القرارات السهلة، محمد بن زايد يمتلك من الشجاعة السياسية ما جعله يفتح أبواباً ظلت المنطقة تخشى الاقتراب منها، ويمتلك من الثقل والعلاقات مع واشنطن ما يمكن أن يساعد لبنان على إحاطة قراره الوطني بشبكة أمان عربية ودولية، ليس المطلوب من أبوظبي أن تختار للبنانيين طريقهم، فذلك يعيد إنتاج الوصاية بثوب آخر، وإنما أن تسند لبنان عندما يختار طريقه بنفسه، وربما تكون الزيارة المقبلة فرصة لكي يسمع الرئيس اللبناني السؤال الذي تأخر طويلاً وهو لماذا يستمر لبنان في إدارة احتمالات الحرب، بينما يستطيع أن يمتلك شجاعة صناعة السلام؟.

بانتظار قرار سيادي يقلب الطاولة

السلام بالنسبة إلى لبنان لن يكون مكافأة لإسرائيل وإنما استعادة للبنان نفسه عندما تصبح الحدود مسؤولية الدولة والجيش صاحب القوة والحكومة صاحبة قرار الحرب والسلم

فالسلام بالنسبة إلى لبنان لن يكون مكافأة لإسرائيل، وإنما استعادة للبنان نفسه، عندما تصبح الحدود مسؤولية الدولة، والجيش صاحب القوة، والحكومة صاحبة قرار الحرب والسلم، يفقد السلاح الموازي وظيفته السياسية قبل أن تبدأ مناقشة مصيره العسكري، عندها يستطيع الجنوب أن يغادر وظيفة الجبهة، وتستعيد بيروت دورها، ويخرج البلد من لعبة الحبال الإقليمية التي استنزفته طويلاً، لا يحتاج لبنان إلى محور جديد يحميه من محور آخر، يحتاج إلى أن يصبح لبنانياً فقط، وأن تكون مصالحه هي البوصلة التي تحدد علاقاته مع طهران والرياض وأنقرة وواشنطن وتل أبيب.

قد يبدو القرار أكبر من قدرة السياسة اللبنانية على احتماله، لكن القرارات التاريخية تبدو مستحيلة قبل اتخاذها، لم تكن شجاعة السادات في أنه عرف كل ما سيأتي بعد زيارته القدس، وإنما في أنه أدرك أن الطريق القديم لم يعد يأخذ مصر إلى المكان الذي تريده، وهذا هو الدرس الذي يحتاج لبنان إلى استحضاره اليوم فالأوطان لا تثبت شجاعتها بعدد الحروب التي تستطيع خوضها، وإنما بقدرتها على معرفة متى تتوقف عنها، وربما يكون أشجع قرار لبناني الآن أن يقول اللبنانيون لأنفسهم وللمنطقة: كانت تلك حربنا الأخيرة.

العراق أمام منعطف خطير: الدولة أم سطوة الفصائل؟

أدهم إبراهيم
كاتب عراقي

يعيش العراق مرحلة بالغة التعقيد، تتجاوز فيها الخلافات السياسية والأمنية لتصل إلى أسس الدولة نفسها: من يملك القرار ويفرض القانون؟ وهل ما زالت الدولة قادرة على ممارسة صلاحياتها دون الاصطدام بالفصائل المسلحة التي تملك المال والنفوذ؟

تتضح خطورة المشهد من خلال حادثة اعتقال أحد مسؤولي الفصائل المسلحة على يد قوة من جهاز مكافحة الإرهاب، وما أعقب ذلك من تهديدات باقتحام المنطقة الخضراء إذا لم يتم إطلاق سراح المعتقل، ليتم تسليمه لاحقًا إلى أمن الحشد الشعبي. هذه الواقعة تطرح سؤالًا بالغ الأهمية حول مدى قدرة الدولة على احتكار السلاح وفرض القانون على الجميع.

يحاول رئيس الوزراء علي الزيدي تنفيذ ما أعلن من أولويات حكومته، تارة بملاحقة الفاسدين الصغار، وتارة بمراجعة عقود الوزارات، وأخرى بمحاولة اعتقال مطلوبين من الفصائل المسلحة. لكنه يصطدم في كل مرة بجدار الميليشيات التي تمتلك المال والسلاح. وقد ظهر حجم المشكلة أيضًا في حادثة منع قوة من مكافحة الإرهاب من دخول منطقة جرف الصخر، التي ما زالت تثير الكثير من علامات الاستفهام بسبب طبيعة وضعها الأمني والعسكري الغامض. فإذا كانت مؤسسة أمنية رسمية لا تستطيع الوصول إلى منطقة داخل الأراضي العراقية، فكيف يمكن الحديث عن سيادة الدولة؟

تكمن المشكلة الأساسية في أن العراق يملك في الظاهر مؤسسات ووزارات، لكنها تعاني من تشتت القرار نتيجة تعدد مراكز القوى. فالدولة الحديثة لا تقوم فقط بوجود مؤسسات رسمية، وإنما بقدرة هذه المؤسسات على اتخاذ القرارات وتنفيذها. ولا يمكن أن تكون هناك دولة مستقرة إذا كان السلاح موزعًا بين مؤسسات رسمية وقوى مسلحة تمتلك أجندات سياسية خاصة، أو إذا كانت بعض القوى تستطيع تعطيل قرارات الدولة بالضغط والتهديد.

العراق يقف أمام اختبار وجودي بين دولة تسعى لفرض القانون وهيبتها وفصائل مسلحة تملك المال والسلاح وتفرض نفوذها على القرار السياسي والأمني

وهناك معضلة أخرى تتمثل في التدخلات الإقليمية والدولية. فالعراق يقف بين الإملاءات الأميركية والنفوذ الإيراني المتزايد، وقد وجد رئيس الوزراء نفسه في وضع لا يُحسد عليه، غير قادر على اتخاذ أي قرار استراتيجي وطني مستقل.

والمفارقة أن الحكومة نفسها جاءت من خلال القوى السياسية التي تشكل الإطار الحاكم منذ سنوات. فإذا كانت هذه القوى هي التي اختارت الحكومة ورئيس الوزراء، فلماذا تتحول بعض الفصائل المرتبطة بها إلى قوة معارضة للدولة أو مهددة لها عندما تتخذ الحكومة إجراءً لا ينسجم مع مصالحها؟

الأخطر من ذلك العلاقة التبادلية بين الفساد والسلاح. فالمال غير المشروع يحتاج إلى قوة تحميه، والقوة المسلحة تحتاج إلى موارد مالية تديمها. وعندما تتداخل مصالح الفاسدين مع مصالح الجماعات المسلحة، تصبح مكافحة الفساد ونزع السلاح مهمتين متلازمتين، ومن الصعب تحقيق إحداهما من دون الأخرى.

ولهذا فإن معركة الدولة لا ينبغي أن تقتصر على اعتقال بعض صغار الفاسدين أو مراجعة بعض العقود الحكومية، بل يجب أن تمتد إلى مصادر الفساد الكبرى: تهريب النفط، تهريب العملة، السيطرة غير القانونية على المنافذ الحدودية والموانئ، والعبث بالموارد العامة، إضافة إلى إنهاء ظاهرة الإفلات من العقاب.

ولا يمكن تفسير الأزمة العراقية بالجانب الأمني وحده. فهناك فشل سياسي متراكم في بناء توافق وطني حقيقي حول شكل الدولة ووظائفها وعلاقتها بالقوى السياسية والمسلحة. ويواجه رئيس الحكومة اختبارًا حقيقيًا لمدى قدرة سلطته على حماية قرارات مؤسسات الدولة في مواجهة التهديدات المسلحة وفرض سيادة القانون.

أما استمرار الوضع الحالي، حيث ازدواجية القرار بين الدولة والفصائل المسلحة، فإنه يهدد مستقبل البلاد أكثر مما يحل أي مشكلة. يقف العراق على أعتاب مرحلة حاسمة لا تقبل الحلول الوسطى أو الترقيعية؛ فإما الدولة وسيادة القانون، وإما الفصائل والميليشيات.

لقد حان الوقت للخروج من الحلقة المفرغة التي عاشها العراق طوال عقود: محاصصة سياسية، فساد، سلاح خارج السيطرة الكاملة للدولة، تدخلات خارجية، ثم أزمات أمنية وسياسية تتكرر من جديد.

لإنهاء هذه الحلقة المفرغة التي أرهقت البلاد لعقود، يحتاج العراق بشكل ملح إلى حكومة إنقاذ وطني وقيادة عسكرية حازمة لا تتردد في فرض الأمن بقوة القانون، وإنهاء ظاهرة السلاح المنفلت، وتفكيك الجماعات المسلحة، وإعادة الهيبة للدولة ومؤسساتها وجيشها الوطني. إن تطهير مؤسسات الدولة من الفساد والمفسدين، وحمايتها من الانقسامات والحروب، هو السبيل الوحيد لخلاص البلد، بينما تبدو جميع المحاولات الحالية قاصرة وغير ناجعة. لقد حان الوقت لكسر دوامة الصراعات والفساد، والعبور بالبلاد نحو بر الأمان.

العرب
أول صحيفة عربية صدرت في لندن
1977 أسسها
أحمد الصالحين الهوني

رئيس التحرير
محمد أحمد الهوني

المدير العام
صلاح أحمد الهوني

مدير التحرير
مختار الدبابي

www.alarab.co.uk
editor@alarab.co.uk

العرب
الأربعاء 2026/08/26
السنة 49 العدد 13897

«مانيفستو القراءة».. عنوان أكبر من الكتاب

إيريني باييخو تستبدل التنظير بالمشهد والبوح في كتاب يثير سؤال المسافة بين العنوان والمحتوى

إيريني باييخو بين «المانيفستو» وغيابه

تبدو بعض الكتب أكبر من محتواها بسبب عناوينها التي تعد القارئ بما لا تجده الصفحات. فالعنوان، بدل أن يكون مفتاحًا للنص ودالًا على مضمونه، يتحول أحيانًا إلى واجهة ترويجية تستثمر في جاذبية الموضوع وإثارة الفضول. وبين الوعد الذي يصنعه العنوان وما يقدمه الكتاب، تنشأ فجوة تستحق القراءة والنقد.

نبيل مملوك
كاتب لبناني

قبل الدخول في متن الكتاب وحين يرى المتلقّي الكتاب بصغر حجمه وعنوانه معروضًا على واجهة أي مكتبة يتردد إليها، يشعر أنه عثر على طرف خيط التنظير للقراءة، وأن فلسفة القراءة تبدأ من هنا من «مانيفستو القراءة»، والحق أن القراءة بألفاظها التي تكون اشتقاقًا لغويًا من فعل قرأ تأتي في أمّهات المعاجم بمعنى الجمع والضمّ وما يقابل ذلك... فأن تختصر مصطلحًا بعشرات الصفحات يقودنا إلى أمرين إمّا أن الجهد هو مقدمة لجهد أكبر أو هو عصارة فريدة لجهود عمرها سنوات.

لكن إيريني باييخو قررّت أن تأخذنا إلى اتجاه مغاير. وقد يكون صادمًا، ففي كتابها الصادر عربيًا عام 2025 عن منشورات تكوين- الكويت، تلاعبت باييخو على المصطلحات وجعلت كلمة مانيفستو «واجهة» لمشاهد مشحونة بالعواطف ولا ترتبط بفعل القراءة رغم أنها قابلة للقراءة.

عنوان يوحي بما لا يقوله الكتاب

لم يكن هذا الكتاب «المانيفستو» سوى «خديعة» للقارئ؛ فالعنوان يوحي منذ البداية بأننا أمام كتاب نظري يشبه -في طبيعته ومنهجه- المعالجات العلميّة والنفسيّة والأدبيّة التي يعتمدها الكاتب الأرجنتيني ألبرتو مانغويل في كتاباته عن المكتبة والكتب والقراءة. غير أنّ هذا الإيحاء سرعان ما يتبدّد عند الدخول في الكتاب، إذ لا نجد تنظيرًا للكتاب أو المكتبة أو فعل القراءة، بقدر ما نجد كتابات مشهدية عاطفية ذاتية، تتوزّع على 64 صفحة من القطع الصغيرة.

هنا تحديدًا تكمن المفارقة الأساسية في الكتاب: ما يبدو من عنوانه وإيحائه الأول وكأنه عمل يذهب إلى التفكير في الكتاب والقراءة والمكتبة، يتحوّل إلى مساحة للبوح الشخصي والانطباعات والمشاهد والمشاعر. الكاتبة الإسبانية إيريني باييخو لم تذهب إلى بناء نظرية حول الكتاب، ولم تحاول تقديم قراءة مختلفة للمكتبة أو فعل القراءة، بل قالت، في نهاية الأمر، ما يشعر به كثيرون تجاه الكتب والقراءة.

المشكلة الأساسية تبدأ من المسافة الفاصلة بين ما يوحي به عنوان الكتاب وما يقدّمه محتواه. فالقارئ يدخل إليه وهو ينتظر معالجة تتجاوز الانطباع الشخصي، وتمنح الكتاب أو المكتبة أو القراءة مساحة للتفكير والتحليل، خصوصًا أن الكتاب ينتمي إلى هذا النوع من الأعمال التي تجعل من موضوع القراءة والكتب مدخلًا إلى أسئلة أوسع.

لكن هذه التوقعات لا تجد ما يبرّرها داخل الكتاب. فبدلًا من أن يكون العمل دراسة أو محاولة نظرية، يأتي في صورة مقاطع قصيرة ذات طابع مشهدي وعاطفي وذاتي. لا توجد محاولة واضحة لتأسيس موقف فكري، ولا بحث في مفهوم الكتاب أو المكتبة أو القراءة، بل سرد لما يمكن أن يشعر به القارئ تجاه هذه الأشياء.

الكتاب يأتي في قطع صغيرة لا تبدو معنية ببناء سياق متصل أو حجاج متدرج وهذه البنية تعزّز طابعه المشهدي

وهذا ما يجعل «الخديعة» حاضرة منذ البداية؛ إذ إن الكتاب لا يقدّم للقارئ ما يوحي به عنوانه، بل يقوده إلى مساحة مختلفة تمامًا، مساحة تقوم على التعبير عن المشاعر أكثر مما تقوم على التفكير في موضوعها.

ما يقوله كثيرون

إيريني باييخو لم تنظّر للكتاب، ولا للمكتبة، ولا للقراءة. وهذا، في حد ذاته، ليس بالضرورة نقصًا في أي كتاب، لو أن العمل لم يُقدَّم بما يجعل القارئ ينتظر شيئًا آخر. غير أن المفارقة تكمن في أن الكاتبة قالت ما يشعر به كثيرون، وهو تحديدًا ما لم يكن منتظرًا.

فالمشاعر التي تظهر في هذه الصفحات ليست اكتشافًا جديدًا في علاقتنا بالكتب والقراءة. إنها مشاعر مألوفة لدى القراء، وصور يعرفها كل من ارتبط بالكتاب والمكتبة بوصفهما جزءًا من حياته اليومية والثقافية. لذلك لا يبدو الكتاب وكأنه يحاول الوصول إلى منطقة جديدة في التفكير، بل يكتفي بتسمية مشاعر موجودة أصلًا، وتحويلها إلى مقاطع مكتوبة.

ومن هنا يصبح السؤال متعلقًا بما يضيفه الكتاب إلى القارئ. فإذا كان ما يقوله هو ما يشعر به كثيرون، فما الذي يجعل هذه المشاعر موضوعًا لكتاب مستقل؟ وهل تكفي إعادة صياغة الأحاسيس المألوفة في مقاطع قصيرة كي يتحول الأمر إلى عمل يتجاوز الانطباع الشخصي؟

64 صفحة من القطع الصغيرة

يتوزّع الكتاب على 64 صفحة، في قطع صغيرة لا تبدو معنية ببناء سياق متصل أو حجاج متدرج. وهذه البنية تعزّز الطابع المشهدي والعاطفي للكتاب، وتجعله أقرب إلى مجموعة من التأملات الشخصية منه إلى كتاب له مشروع فكري محدد.

فالقطع لا تتراكم لتكوين فكرة نظرية أو موقف نقدي متكامل، ولا تقود القارئ نحو نتيجة مختلفة أو مغايرة. إنها تبقى في حدود المشهد والانطباع والإحساس، الأمر الذي يجعل الكتاب خفيفًا من جهة، لكنه في الوقت نفسه يضعه أمام سؤال القيمة والجدوى من جهة أخرى.

ولا يبدو أن هذه الصفحات تسعى إلى الدخول في نقاش حول مفهوم القراءة، أو تاريخ الكتاب، أو علاقة الإنسان بالمكتبة، بقدر ما تستعيد تلك العلاقة كما تظهر في الوجدان الفردي. وهذا ما يجعل الكتاب أقرب إلى التعبير عن تجربة شخصية منه إلى محاولة قراءة موضوعية أو حتى ذاتية عميقة للموضوع.

غياب السياق البحثي

الكتاب الذي ترجمه مارك جمال يفتقد، وفق هذه القراءة، إلى أي سياق بحثي يمكن أن يمنح أفكاره امتدادًا خارج حدود التجربة الشخصية. فلا نجد ملمحًا نظريًا واضحًا، ولا محاولة لبناء مقاربة تستند إلى معرفة أو بحث أو نقاش سابق.

وهذا الغياب لا يتعلق فقط بعدم وجود المراجع أو السياق البحثي بالمعنى الأكاديمي، بل يمتد إلى غياب أي مشروع فكري واضح يمكن أن يجعل من الكتاب أكثر من مجموعة من التأملات والمشاهد. فالكتاب لا يدخل في حوار مع فكرة أخرى، ولا يقدم رأيًا مغايرًا، ولا يضع القارئ أمام سؤال جديد حول الكتاب أو المكتبة أو القراءة.

وهنا تظهر المشكلة مرة أخرى: الكتاب لا يفعل سوى التعبير عن إحساس موجود، من دون أن يحاول مساءلته أو تطويره أو وضعه في سياق أوسع.

«أوتاد هرئة».. مسرح يستعيد ذاكرة الزنزانة

حمص (سوريا) - لا تدخل مسرحية «أوتاد هرئة» إلى الذاكرة السورية من باب التوثيق المباشر، بقدر ما تحاول تحويل واحدة من أكثر مراحلها قسوة إلى مادة للعرض والمساءلة. فمن خلال استعادة أجواء السجون السورية في ثمانينات القرن الماضي، وما ارتبط بها من خوف وتعذيب ومجازر، يضع نادي دوحة الميماس للموسيقا والتمثيل في حمص أمام الجمهور حكاية عن الإنسان حين يتحول القمع من فعل يمارس داخل الزنزانة إلى أثر طويل يستقر في النفس والأسرة والمجتمع.

العرض، الذي كتبه موفق قره حسن وأخرجه عمر تمام العواني، يتخذ من قصر الثقافة في حمص فضاءً لاستعادة هذه الذاكرة، عبر مجموعة من الشخصيات التي تعيش تحت وطأة الخوف والتكتم، وتكشف تدريجيًا عن الآثار التي يتركها الاستبداد في الأفراد، حتى بعد خروجهم من المعتقل.

ولا يبدو السجن في المسرحية مكانًا مغلقًا فحسب، بل يتحول إلى حالة نفسية واجتماعية تمتد خارج جدرانه. فالسجين الذي يخرج من الزنزانة لا يخرج بالضرورة من آثارها؛ يحمل عذابها إلى بيته، وإلى علاقته بأسرته، وإلى نظرته إلى نفسه والعالم من حوله. ومن هنا تأتي أهمية المعالجة المسرحية التي لا تكتفي بعرض فعل التعذيب، وإنما تتابع ما يخلّفه في الذاكرة والسلوك والعلاقات الإنسانية.

من الزنزانة إلى المجتمع

تنسج المسرحية مصائر مجموعة من الشخصيات التي تستعيد مناخ الاعتقال في سوريا منذ عام 1980، مستحضرة مجازر عام 1982، قبل أن تمتد دراميًا إلى إرهاصات عام 2011. هذا الانتقال الزمني يمنح العمل محاولة لقراءة العلاقة بين القمع المتراكم والانفجار اللاحق، ويجعل الذاكرة السياسية خلفية لصراع إنساني يتجاوز الشخصيات نفسها.

وفي قلب هذا المسار تظهر شخصية «وائل»، الشاب الذي ينخرط في العمل الثوري وينتمي إلى أحد أحزاب المعارضة، قبل أن تقوده التحولات السياسية إلى الاعتقال ثم إلى خيارات أكثر قسوة. ومن خلال هذه الشخصية، يحاول العرض متابعة التحول من الخوف إلى التمرد، ومن الاحتجاج إلى المواجهة المسلحة، بما يحمله ذلك من أسئلة حول حدود العنف ومصائر الذين يجدون أنفسهم داخل دوائر القمع والمقاومة.

لكن الشخصية الأكثر دلالة في هذا السياق هي الأب، الذي يؤدي دوره الممثل سعيد العدوي. فهو سجين سابق خرج من المعتقل محملًا بآثار نفسية لم يستطع التخلص منها. يتحول الماضي لديه إلى حضور دائم، ويصبح العذاب الذي تعرض له داخل السجن جزءًا من حياته اليومية ومن علاقته بأسرته ومحيطه.

> قيمة هذه المقاربة تكمن في أن المسرح لا يعيد إنتاج التاريخ كما تفعل الوثيقة، وإنما يمنحه أجسادًا وأصواتًا وانفعالات

وهنا يقترب العرض من جوهره الإنساني: التعذيب لا ينتهي بالضرورة عندما ينفتح باب الزنزانة. فقد يتحول إلى خوف دائم، واضطراب، وانغلاق، وعجز عن بناء علاقة طبيعية مع الآخرين. وبذلك يصبح المسرح معنيًا ليس فقط بمن تعرضوا للعنف، وإنما أيضًا بالأثر الذي يواصل العيش بعد انتهاء الفعل نفسه.

اختار المخرج عمر تمام العواني، في تجربته الإخراجية الثالثة، أن يربط بين مراحل زمنية متباعدة نسبيًا، انطلاقًا من السجون ومجازر الثمانينات وصولًا إلى عام 2011. وهذه البنية تحمل طموحًا يتجاوز تقديم حكاية عن المعتقلين إلى محاولة قراءة زمن كامل من خلال شخصياته.

وتكمن قيمة هذه المقاربة في أن المسرح لا يعيد إنتاج التاريخ كما تفعل الوثيقة، وإنما يمنحه أجسادًا وأصواتًا وانفعالات. فالمعتقل الذي يظهر على الخشبة ليس رقمًا في سجل، والأسرة التي تعيش تحت الخوف ليست مجرد تفصيل جانبي، وإنما تصبح جزءًا من التجربة الدرامية.

ويشارك في العرض تسعة ممثلين من مدينة حمص، في تجربة تنتمي إلى النشاط المسرحي المحلي، لكنها تحمل موضوعًا يتجاوز حدود المدينة. فاستعادة ذاكرة السجن على خشبة حمص تكتسب دلالة إضافية في ظل حاجة المسرح السوري إلى إعادة مساءلة الذاكرة الجماعية، وإلى منح التجارب الفردية والجماعية التي ظلت طويلًا خارج المجال العام مساحة للتعبير.

بين الجرأة والنضج الدرامي

من الناحية النقدية، يبدو العمل ناضجًا في فكرته الأساسية، بحسب الممثل المسرحي محمد خير الكيلاني، الذي تابع العرض من مقاعد الجمهور، ورأى أنه نجح في نقل الجوانب الخفية من معاناة المعتقلين والتعذيب من خلال إسقاطات مسرحية ذكية.

ويحسب للعرض أنه لا يتعامل مع موضوع السجن باعتباره مشهدًا من العنف المجرد، وإنما يحاول الوصول إلى نتائجه النفسية والاجتماعية. غير أن هذه الجرأة في الموضوع تحتاج، بالضرورة، إلى أدوات فنية قادرة على ضبط إيقاع التلقي وتحويل ثقل المادة التاريخية إلى توتر مسرحي متصاعد.

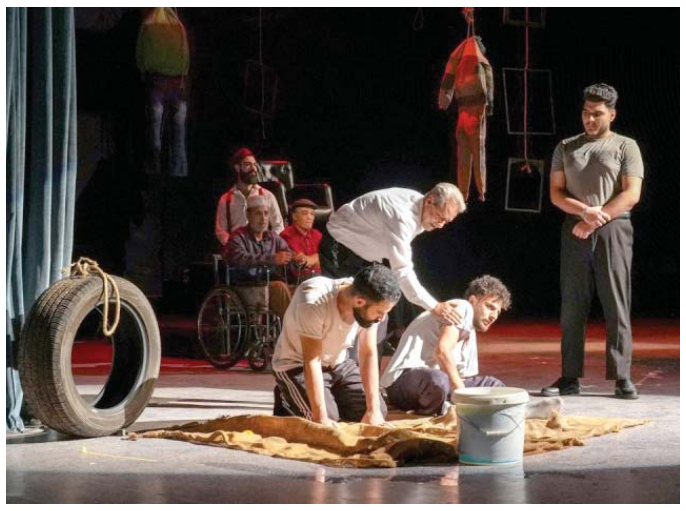

ماذا يفعل الاستبداد بذاكرة الأجيال

الثقافة الفرنسية تشعل الخلاف بين كندا وأميركا

مونتريال - أصبحت حماية الثقافة الفرنكوفونية واللغة الفرنسية في مقاطعة كيبيك إحدى أكثر القضايا حساسية في المفاوضات التجارية بين كندا والولايات المتحدة، بعدما رفض رئيس الوزراء الكندي مارك كارني تقديم تنازلات أمام مطالب أميركية تمسّ جوانب أساسية من السياسة الثقافية الكندية.

وقال كارني إن هناك «فجوة كبيرة جدًا» بين الرؤيتين الكندية والأميركية في المجال الثقافي، منتقدًا مطالب طرحتها واشنطن في الساعات الأخيرة من المفاوضات، وتشمل إعادة النظر في الإعانات المخصصة للثقافة الفرنكوفونية، ودور وسائل الإعلام الناطقة بالفرنسية على الإنترنت، فضلًا عن فرض ملصقات ثنائية اللغة على المنتجات المباعة في كندا.

وتكشف هذه المطالب عن حساسية خاصة للسياسة الثقافية الكندية، ولا سيما في كيبيك، حيث لا يُنظر إلى اللغة الفرنسية باعتبارها وسيلة للتواصل فحسب، بل بوصفها عنصرًا أساسيًا في الهوية الثقافية للمقاطعة وخصوصيتها داخل فضاء أميركي شمالي تهيمن عليه الإنجليزية.

تقول أستاذة العلوم السياسية في جامعة أوتاوا، جنفييف تاليه، إن «استثناء كيبيك الثقافي» كان دائمًا مصدر إزعاج للجانب الأميركي، مشيرة إلى أن الخلافات التجارية شملت ملفات أخرى، بينها الرسوم الإضافية المفروضة على قطاع السيارات.

وكان الممثل التجاري الأميركي جيميسون غرير قد انتقد السياسات الكندية المتعلقة بشركات التكنولوجيا الأميركية، معتبرًا أن أوتاوا «تجبر» هذه الشركات على اقتطاع جزء من أرباحها وإعادته إلى منافسين كنديين.

> كيبيك ترفض التنازل عن خصوصيتها الثقافية وسط ضغوط واشنطن على دعم الثقافة الفرنكوفونية والإعلام والمنصات الرقمية

وفي يوليو الماضي، أعلن كارني إلغاء ضريبة بنسبة 5 في المئة كان من المقرر فرضها على منصات البث التدفقي الأميركية عبر الإنترنت. ورغم ذلك، أبدى غرير، الذي يتحدث الفرنسية، تفهمه للرغبة الكيبيكية في ضمان إنتاج محتوى باللغة الفرنسية وحمايته.

ويعيد هذا الخلاف إلى الواجهة النقاش حول قدرة الدول والمجتمعات ذات الخصوصيات اللغوية والثقافية على حماية إنتاجها الثقافي في مواجهة المنصات الرقمية العملاقة وشركات التكنولوجيا العابرة للحدود.

حظي قرار كارني بقطع المفاوضات والدفاع عن الحقوق الثقافية لكيبيك بتأييد واسع داخل المقاطعة. وأظهر استطلاع نشره الأحد معهد «أنغوس ريد» أن 85 في المئة من سكان كيبيك يرون أن قرار رئيس الوزراء كان «صائبًا».

وترى تالييه أن كارني كان يتعرض في السابق لانتقادات بسبب ما اعتُبر عدم تعاطف كافٍ مع الواقع الفرنكوفوني، مشيرة إلى أن موقفه الحالي يمثل تحولًا لافتًا منذ توليه رئاسة الحكومة في مارس 2025.

وأكدت رئيسة حكومة كيبيك كريستين فريشيت أن المقاطعة تواجه «تحديات هائلة»، لكنها «لن تسمح بتخويفها». وكتبت، الأحد، في منشور على منصة «إكس»: «هويتنا ليست موضوع تفاوض».

وتكتسب هذه العبارة دلالة سياسية وثقافية خاصة في كيبيك، حيث تتجاوز قضية اللغة حدود السياسة الرسمية لتتصل بالحفاظ على فضاء ثقافي فرنكوفوني داخل أميركا الشمالية، وبقدرة المجتمع على إنتاج محتواه الإعلامي والفني والثقافي باللغة الفرنسية.